



هل ثمة تعاون أو تفاهم أمريكي روسي بشأن المستقبل في سوريا؟ إلام أفضت لقاءات الجانبين على هامش اجتماعات الأمم المتحدة؟ هل لأوكرانيا نصيب في المساومة على مستقبل سوريا؟

هذه تساؤلات مشروعة في سياق التحولات الجارية في الأزمة السورية، والتداعيات المتوقعة على منطقة الشرق الأوسط. بالتأكيد لن نحصل على إجابات وافية، لاختلاف الرؤية والبرنامج والأدوات بين الطرفين.

ولكن المسلم به هو التنسيق الاستخباراتي بين الجانبين، ولاسيما أن إسرائيل وإيران حاضرتان بقوة في المشهد، ويمثلان القاسم المشترك، وضابطاً لإيقاع إلى حد كبير بين الطرفين، وتصريحات الجانبين (الأميركي والروسي) تؤكد وجود اتصال مستمر بين وزارة الدفاع الروسية والبناة الأميركيون، والمؤكد أيضاً أن المعادلة الأوكرانية حضرت بقوة في حوار بوتين وأوباما، ووصلت إلى درجة المساومة "إن على حساب أرواح الشعب السوري".

ولكون المعادلة مقلوبة في نظر بوتين، لذا جاء الرد الروسي سريعاً وقوياً ومبشراً عسكرياً في سوريا، وأعاد للأذهان العملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008 في عهد مدفيديف رداً على سلوكيات جورج بوش الابن تجاه أوسيتيا والتي تعتبرها روسيا منطقة إستراتيجية في القوقاز الروسي.

- أما في الشأن السوري، فلعل نقطة الاختلاف الجوهرية بين الطرفين الأميركي والروسي أن أميركا صاحبة مشروع، لا يحدد ملامح ومستقبل سوريا فحسب، بل توزيع المنطقة برمتها، وبذلت الكثير لإطالة أمد الأزمة السورية حتى تنضج ملامح المشروع (الشرق الأوسط الجديد بأدوات إيرانية وإسرائيلية)، وترتسم معالمه على أرض الواقع وخاصة في سوريا والعراق.

ولأن الحل السياسي التفاوضي السوري سوف يتقطع مع مشروعها في المنطقة، فقد غيبت كافة الأبعاد الدبلوماسية الفاعلة (أعني من داخل المعارضة السياسية السورية)، وفعلت أمام القيادات السياسية والأمنية الإقليمية مشكلة الإرهاب في سوريا، المتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) (الكيان الهلامي) بتحرك عسكري دولي مثير لكثير من علامات الاستفهام في أهدافه وضرباته ونتائجها، بل وتصريحات كبار المسؤولين الأميركيين (وزير الدفاع الأميركي) بأن الضربات الموجهة لتنظيم داعش، تقوى من جانب آخر النظام السوري؟!

- أما روسيا فهي صاحبة موقف محدد في سوريا، يتلخص في أنها لن تتنازل عن سوريا للمشروع الأميركي، كما خسرت

العراق ولبيبا من قبل، ولن تستجذب حضورها على الخريطة السياسية والعسكرية السورية، بل تعزم أن تفرض نفسها بالقوة دون أي اعتبار لأي تفصيلات أخرى، تستند في ذلك على حضور عسكري قديم في ميناء طرطوس منذ العام 1971، وعلى طلب "فائد للشرعية" من النظام السوري بالتدخل العسكري الروسي، فضلاً عن تبريرات مكافحة الإرهاب (داعش) الذي لا تستطيع أميركا نفي خطره وضرورة مكافحته، فهي قائدة التحالف الدولي لمحاربة داعش.

والمحور الأخطر هنا أن الصراع في سوريا تحول إلى عناد ومواجهة دولية، وأن احتدام الصراع الأميركي الروسي في سوريا، قد يستدعي حضور الصين عسكرياً فهي صاحبة الشراكة الاستراتيجية العسكرية مع روسيا والدفاع المشترك عن مصالح الطرفين، ولن تتردد الصين في الوقوف إلى جانب روسيا سياسياً وعسكرياً في سوريا.

- المفارقات الرئيسية بين طرفي الصراع في سوريا، ثالث:

- الأولى: الطرفان لا يريدان سقوط نظام الأسد، عملياً بمارسات الجانب الأميركي، وعلانية بتوجهات الروس.

- والمفارقة الثانية أنهما يشتراكان في ضرب قوى الثورة التي خرجت من رحم الثورة الشعبية السورية، والألوية السنوية التي تناصر الثورة السورية.

- والمفارقة الكبرى أنه لم يتحدث أي من الطرفين عن تدخلات إيران المباشرة عسكرياً في الشأن السوري، من خلال حزب الله اللبناني، والألوية الإيرانية التي يقودها قاسم سليماني من العراق، والتي تنكل بالشعب السوري، وتمارس إرهاباً غير مسبوق، بل وتعمل على تغيير ديموغرافي ومنهج خاصة لدمشق القديمة، فالتابع للشأن السوري، يقرأ مستقبلاً من خلال الواقع في العراق، وبين هذا وذاك يجب أن نستحضر تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي للعلويين في سوريا ليكونوا مستوطنين في هضبة الجولان!

- المعضلة الأساسية والتي خلقتها ممارسات القوى الدولية، هو الاختلاف "المتفق عليه" بشأن مستقبل سوريا بعد نظام بشار الأسد، فسقوط النظام في هذه المرحلة غير مرحب به على الإطلاق من كافة الأطراف، فالأجواء المحيطة بالشأن السوري تعني سيطرة ألوية إيران العسكرية على مفاصل جغرافية سوريا التي وصلت إليها بالتنسيق مع النظام، وبالتالي ستكون سوريا ساحة مواجهة عسكرية متعددة الاتجاهات على غرار ليبيا برعاية قوى دولية وإقليمية، وستكون إسرائيل حاضرة عسكرياً بحجية حماية أنها.

وأكاد أجزم أن قوى الثورة والمعارضة السورية في الداخل والخارج تعرف في قرارها نفسها أنها غير جاهزة لهذه المرحلة، وتأمل في سيناريوات أخرى بديلة، ولكن الخيارات السورية صعبة، وصعبة جداً في هذه المرحلة، فلم تدع القوى الدولية والتدخلات الإيرانية أية خيارات ممكنة ومقبولة أمام الشعب السوري وممثليه من قوى المعارضة.

- لذا قد يلجأ المجتمع الدولي إلى جنيف³ لإعلان مبدأ وحدة سوريا، ولكن لن يكون ذا جدوى إن لم يتم إقرار جملة من الممهدات للمستقبل السوري، منها:

1- إيجاد مناطق آمنة داخل سوريا تمثل مساحة واسعة من جغرافية سوريا، بإشراف الأمم المتحدة، حتى تعود الحياة المدنية وتستقر في مناطق رئيسية، بإدارة شعبية سورية.

2- حظر الطيران العسكري في روسيا، مع مراقبة جوية أممية.

3- العمل على إعادة المهجرين واللاجئين السوريين إلى المناطق السورية الآمنة.

- ستظل الخيارات المتاحة بشأن المستقبل السوري، قليلة وصعبة جداً، ليس لأنعدام الحلول، ولكن لغياب الإرادة الصادقة للقوى الدولية لحل الأزمة بما يحقق مصلحة الشعب السوري، فالمعطيات على أرض الواقع فيها تغيب كامل لإرادة ومصلحة ومستقبل الشعب السوري.

من هنا فعل الحل يبتدئ من جانب المعارضة السورية، وفق محركيْن أساسين:

الأول: إنجاز مشروع مدني متكمّل لمستقبل سوريا بعد نظام بشار الأسد، يتضمن مشروع الدستور الجديد "المؤقت" لسوريا بعد الثورة، يحدد معالم الحياة المدنية، ويرسم إطار العلاقات الإقليمية والدولية.

الثاني: التوافق على شخصيات سياسية وعسكرية تدير المستقبل السوري لمرحلة انتقالية مدتها سنتان، إلى حين استقرار الحياة المدنية، واستكمال الأجهزة والترتيبات لانتخابات شاملة.

- ولابد لهذه الخطوة حتى تتحقق نجاحها، أن تتم برعاية ودعم خليجي، وأن تكون جزء من الرؤية الخليجية لحل الأزمة السورية، مع التفكير في آليات الحماية الدولية لمستقبل السوري من التدخلات الإقليمية (الإيرانية والإسرائيلية) وسبل مكافحة التنظيمات الإرهابية التي خلقتها أجهزة الصراع السوري.

الجزيرة

المصادر: